دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | من إرشيف البيانات إلى بنية أساسية للعلوم الإجتماعية |
| المصدر: | المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية |
| الناشر: | منظمة اليونسكو |
| المؤلف الرئيسي: | شوتش، أروين ك . |
| مؤلفين آخرين: | توما، فرحات بهجت(مترجم) |
| المجلد/العدد: | ع 123 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1990 |
| الشهر: | فبراير |
| الصفحات: | 111 - 130 |
| رقم MD: | 359856 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EduSearch |
| مواضيع: | العلوم الإجتماعية ، البحث التجريبي، إرشيف البيانات ، التعاون الدولي |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/359856 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# من أرشيف البيانات إلي بنية أساسية للعلوم الإجتماعية

بقلم : اروين ك . شوتش
ترجمة : فرحات بهجت توما

## الأرشيف المركزي كجهاز محورى

الأرشيف المركزي (ZA) بجامعة كولون في أوروبا هو أقدم بنك بيانات للعلوم الاجتماعية ، فقد نمي ووصل إلي ما هو عليه الآن علي مدي تسعة وعشرين عاماً . ونتيجة لهذا العمر الطويل الممتد وبفعل الخصائص التي فرضتها طبيعة البحث التجريبي في مجال العلوم الإجتماعية ، استطاع هذا الأرشيف أن يؤدي عديداً من الخدمات . ومع أنه يبدو أن أفضل وسيلة لتوضيح هذه الخدمات قد تكون اعطاء صورة وصفية لهذا الأرشيف المركزي من خلال هيكله التنظيمي القائم الآن كمجموعة من الوظائف والمهام ، إلا أننا لابد أن نأخذ في الاعتبار أن ما يكون هناك من بدائل في تطور البنية الأساسية للأرشيفات في أماكن أخري قد لا يجعل من هذا التوصيف الهيكلي للأرشيف المركزي الأسلوب الأمثل لتصويره ووضعه في صورته الحقيقية ، فالواقع أن هذا الأرشيف نشأ وتطور من خلال مزيج من خطط التطوير والتحسين بهدف الاستجابة للظروف المحلية لدولة معينة .

**إروين ك. سكوش**
مدير معهد البحث الاجتماعى التطبيقى، بجامعة كولونى،جمهورية ألمانيا الاتحادية:Greinstrasse, 2, 5000 Koln 41 وهو أخصائى فى علم الاجتماع، فى مجال البحث التجريبى، اسهم منذ زمن طويل فى مجال التعاون الدولى فى العلوم الاجتماعية، وبخاصة من خلال «المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية.

وبالتالي فإذا أردنا أن نخطط لجهاز مماثل في مكان آخر ، فإن الوسيلة الأمثل تصبح اجراء مسح للخيارات التي واجهت هذا الأرشيف المركزي علي مدي تاريخه ومن المؤكد أن عديداً من هذه الخيارات له ما يماثله في الدول الأخري أيضاً ، بالرغم من أن بعض المواقف قد تختلف كثيراً ، ومن ثم فإن الحلول ينبغي أن تنبع أيضاً من الظروف المحلية .

## بدايات التطور في الولايات المتحدة الأمريكية - خلفية تاريخية

لم يكن في استطاعة الأرشيف المركزي أن يصل إلي ما هو عليه الآن دون تطور مبكر . فقد بدأ تحت اسم أرشيف روبير Roper Archive في كلية ويليامز في ماسشوستس ، ونستطيع أن نرجع تطور هذا الأرشيف باعتباره أقدم أرشيف بيانات إلي بواكير الخمسينيات . وبناء علي هذه التجربة فإننا نخلص إلى أن جهازاً للبحث التجريبى الاجتماعى ينبغى أن يقوم على أسس أخرى إلى حد ما .

بدأ مركز روبير فى عام ١٩٤٥ فى إطار مادرجت عليه

شكل رقم ١ : الخدمات التى يقدمها الأرشيف المركزى (ZA)

التقاليد الاكاديمية فى الولايات المتحدة حيث من المتعارف عليه أن تسلم الوثائق الهامة إلى مكتبة الجامعة ، وقد سار على هذا النهج واحد من رواد البحث الأوائل هو Burns Roper وذلك من أجل تخليد ذكرى ابنه الذى توفى فى الحرب العالمية الثانية . كان قد جمع بيانات على بطاقات (IBM) على مدى عشر سنوات ثم فطن إلى أن هذه البيانات سوف يكون مصيرها الإهمال فأهداها إلى الكلية التى درس فيها ولده. ومن المؤكد أن هناك من الباحثين من كانت لديه دوافع أخرى . وهكذا شجع العمل الذى قام به روبير زميلا آخر من الأكاديميين الأمريكيين فى بحوث الاستقصاء هو جورج جالوب George Gallup على أن يحذو حذوه ، ومن ثم سار على

خطواتهما صديق لهما هو Hadley Cantril من جامعة برنستون الذى اقترح أحد تلاميذه من حاملى درجة الدكتوراه هو Philip Hastings ليكون أول مدير للمركز ، وقد ظل لفترة طويلة الاكاديمي المتفرغ الوحيد في هيئة الموظفين.

شكل رقم ٢ : بدائل انشاء مستودع للبيانات

مفهوم المكتبة
(مركز روبير)

- أقبل ما يقدم اليك
- خزن لتضمن حفظه سالما
- رتب الوثائق فى ملفات.
- مدخل وحدة التخزين هو «الدراسة».
- مدخل وحدة الاسترجاع هو «الدراسة».

كما يحدث بالنسبة للكتب.

- يعتمد الاسترجاع على فهرس ذى نظام هرمى.

مفهوم خدمة البيانات
(الأرشيف المركزى ZA)

- ابحث عن مجموعات البيانات واختر منها.
- راجع البيانات بعد اختيارها مباشرة.
- وثقها واعدها للاسترجاع.
- وحدة التخزين هى متغير الدراسة.

الدراسة مجموعة متغيرات.

- وحدة الاسترجاع هى المتغير بصرف النظر عن الدراسة
- مصدر الاسترجاع مكنز ملحق به مصادر متضمنا نظم بحث آلية تعتمد على معاجم استرجاع.

وهكذا بدأ الأرشيف في الولايات المتحدة الأمريكية كقسم من مكتبة الجامعة ، قسم لا يقتني كتباً ولكن وثائق . ومن المعروف أن القسم الخاص بالوثائق يقبل ما يهدي إليه ثم يأتي بعد ذلك دور الانتقاء والمفاضلة والتصنيف . وقد عوملت بطاقات الـ (IBM) في حالتنا هذه كمرجع دراسي مثلها مثل الكتب ولكنها اعتبرت أدوات ثانوية يستخدمها تلاميذة الباحثين الأصليين . وقد ظل الأمر علي هذا المنوال حتي عام ١٩٥٧ حيث أصبح هذا القسم من مكتبة الكلية معهداً متميزاً تحت اسم « مركز روبير للبحث في مجال الرأي العام » حيث اشتمل علي أكثر من ألفي دراسة سجلت علي ستة ملايين بطاقة (IBM). ومع ذلك فلم يكن هناك من أدوات للاسترجاع غير سجل بدائي يشبه سجل قيد الكتب بمدخل تاريخي وآخر بالعنوان ، وفي نفس الوقت لم تكن هناك اعتمادات مالية تذكر لإدارة هذا المركز . وقد أصبح من الواضح أن العمل لا يمكن أن يستمر محتجباً ومهملا بهذا الشكل وأنه لابد من رد فعل للموقف، وهكذا تولدت الانطباعات التي أدت إلي خلق وتطوير الأرشيف المركزي (ZA) حتي قبل أن يستكمل شخصيته كمعهد مستقل . [١]

وحتى فى أيامنا هذه فإن الفروق في مراكز البيانات يمكن ملاحظة تواجدها بين أرشيفات البيانات في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبين تلك الارشيفات الموجودة في دول أوروبا الغربية من جهة أخري ، حيث تأثرت هذه مبدئياً بخيارات السياسة المعمول بها في الأرشيف المركزي ، ولكن المراكز القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية تأثرت بتقاليد مركز روبير ، ولذلك فإن ما يمكن أن يطلق عليه «مكتَبَة» الأرشيف ( أي سيره علي نهج المكتبة ) في الولايات المتحدة الأمريكية أمر له جذوره .

## بواكير الأرشيف المركزي (ZA) حتي عام ١٩٧١

يرجع تأسيس الأرشيف المركزي إلي عام ١٩٦٠ كمؤسسة جامعية حيث اقترح الاقتصادي Gunther

Schomolders بالحاح هذا النشاط علي السلطات في كولون . ولما كان لأي معهد جامعي ميزانية حقيقية وهيئة موظفين ضمن ميزانية الجامعة ، فإن مثل هذا المعهد ليس في حاجة إلى أن يمول من مصروفات دراسية أو من البحث باستمرار عن مصادر أخري خارجية ، وهو ما كان معمولا به في مركز روبير حيث أن النظير في الولايات المتحدة الأمريكية لمعهد ألماني جامعي هو مركز يمول عن طريق المنح . وبعد التأسيس مباشرة انضم Erwin K. Scheuch إلي جونشر في إدارة الأرشيف، وهكذا كانت البدايات الأولي للأرشيف المركزي (ZA) تقرر بالتعاون والمشاركة بين الأثنين وبالسير في اتجاهين متكاملين .

(أ) كان من رأي Schomolders أن أرشيف بيانات الاستقصاء كمصدر يمكن أن يقوم بتحليلات للاستقصاء بتكلفة أقل كثيراً مما لو استخدم المرء الاستقصاءات وحدها في المراحل الأولي للبحث ، إذ أن الاستقصاء إذا ما تم تحليله بطريقة محددة ، في وقت تجهيزه ، يمكن أن يسمح فيما بعد بالعديد من الاستخدامات .

(ب) أن تحويل الاستقصائى من الوكالات التجارية المعنية بهذا النشاط إلي معهد جامعي يمكن أن يعزز حقيقة أن البحث الاستقصائي التجاري انجاز علمي محترم.

(جـ) من رأي Scheuch أن الأرشيف المركزي (ZA) يمكن أن يضع أي بحث استقصائي له ظل من الحقيقة تحت الملاحظة المستمرة .

(ء) أن مجموعة محفوظة في الأرشيف المركزي يمكن أن تتيح الاستقصاءات للمبتدئين الذين لم يبلغوا بعد درجة العلماء التجريبين الاجتماعيين ، ما يدعم التجريبية فعلا .

ومن بين هذه البنود الأربعة نجد أن البندين الثاني والرابع وثيقا الصلة بالخلفية التاريخية للأرشيف المركزي بالذات ، ومع ذلك فهما يمكن أيضاً أن ينتميا إلي غيره من أرشيفات أخري في أماكن أخري ، بينما يتناسب البندان الأول والثالث مع كافة الارشيفات .

إن المشكلة الكبري في الأرشيف المركزي تكمن في صعوبة الوصول إلي البيانات ، ففي هذا الوقت كان الباحثون الاكاديميون في المانيا الاتحادية يتجهون إلي إيداع بيانات بعد استكمال تحليلها ، ولكن المؤسسات التجارية ظلت متحفظة . كانت تدرك أن العمل الخاص بالاستقصاءات يقصر من الناحية العملية عن بلوغ المستويات المنهجية التي حددها الأكاديميون في كتاباتهم، فقد تضمنت مجموعة البيانات بضع الأخطاء ، وكانت غير مكتملة إلي حد ما ، أما العينات فقد اتجهت إلي الانعزال في تقسيمات ذات متغيرات ثلاثة أو أكثر في نفس الوقت . كان كل هذا معروفاً لدي ممارسي العمل ولكنه لم يكن مألوفاً لدي المستفيدين بنفس القدر ، ولذلك فقد تخوفت المؤسسات التجارية من أن مستخدمي موادها من الجامعيين ربما يقفون منها موقف المعارض ، الأمر الذي جعلها تقف ضد رسالة جامعية عن أهمية عدم الاستجابة إلي هذه الاستقصاءات ، وللأسف كانت هذه المؤسسات قد عودت زبائنها علي أن يروا في عدم الاستجابة مهما قل كمها مؤشراً نوعياً ، الأمر الذي لم يكن في الحقيقة كذلك

وعلي مدي الأعوام العشرة أو الأثني عشر ظلت الثقة بوكالات الاستقصادات التجارية مهتزة في نظر المعاهد في أوربا الغربية ، بينما - في حالة مركز روبير - جاءت المبادرة من جانب هذه المؤسسات ، وبينما كان هذا المركز متخماً بالبيانات الوثيقة الصلة بنشاطه ، كان الأرشيف المركزي (ZA) مفتقراً إلي البيانات ، وظل الأمر علي هذا المنوال حتي بدايات السبعينيات . ومع ذلك فإن افتقار الأرشيف المركزي إلي البيانات مع توافر إدارة تمويلية له

أكثر مما كان في استطاعة مركز روبير توفيره ، أتاح الفرصة لتركيز مصادر البحث علي أساس جوانب ثلاثة هي:

أ - تقنيات التخزين .

ب - توثيق البيانات المخزنة .

جـ - السياسات ذات الصلة الوثيقة بتقنيات الاسترجاع .

وبحلول منتصف الستينيات بدأت ارشيفات البيانات المقروءة آلياً ( ليس فقط بيانات الاستقصاء لكن المقروءة آلياً بالذات ) تسترعى الانتباه كمصدر بحثى. وفى عام ١٩٦٥ تلقى الأرشيف المركزى (ZA) منحة سخية من مؤسسة فولكس ڤاجن عاونت علي اتخاذ القرار بالنسبة لأولويتين :

الأولي - انشاء وتنفيذ نظم استرجاع تعتمد علي الحاسب الآلي ، وقد بذل جهد كبير في تبني نظام آلي لتحليل المحتوي وهو الذي يعمل حالياً كنظام استرجاع ، ونظام تحليل المحتوي هذا هو « المستعلم العام » لفيليب ستون . (٣) Philip P. Stone ومنطقية هذا النظام تكمن في ترجمة لغة السرد إلي مفاهيم (٤) ، وهذه يمكن عكسها في الاتجاه المرتد لتعمل كمسترجع بمعاونة مجموعة من المفاهيم التي تحدد لغة الاستبيان المناسبة ، وقد سمي هذا النظام المرتد « نظام الاسترجاع الخاص بالأرشيف المركزي ZAR » .

أما الأولوية الثانية فهي إثراء مصادر البيانات من خلال نظام منهجي للتزويد تحتل فيه الاستقصاءات التي تقوم بها الوكالات التجارية موقع الصدارة ، مع ما قد ينجم عنه هذا الاثراء من خطر زيادة الفاقد من البيانات.

وبالإضافة إلي ذلك فقد كان هناك أولوية أولي أيضاً هي إقناع مجتمع الباحثين الاجتماعيين التجريبيين بأن أرشيف البيانات ليس مستودعاً للبيانات المستخدمة ولكنه جهاز لتيسير البحث ، وهو ما يعني تحسين مستوي التحليل الثانوي كوسيلة يمكن أن تؤدي إلي معطيات لها نفس أهمية معطيات البحث الأولي ، ومن هنا تولي الأرشيف المركزي (ZA) القيام ببحث جوهري من الطراز المبدئى، وكان من ضمن البحوث التي تجري داخل الأرشيف المركزي نفسه ما يهدف إلي إثبات أهمية الأرشيف كمصدر معطيات جوهرية هامة .

## نمو أرشيف البيانات

## على المستوى الدولى

بحلول منتصف الستينيات كان قد تم إنشاء عدد كبير نوعاً ما من مثل هذه الأجهزة في أوروبا نذكر منها بخاصة أرشيف ستايمنتز Steinmetz في امستردام ومعهد ميتشلزن المسيحي (Michelsen) في برجن ، وهاتان المؤسستان كانتا قسمين في أجهزة بحث وأرشيفات أكثر قدماً ، ولذلك فقد كان بينهما اختلافات نابعة من طبيعة المؤسسات التي انحدرا منها ، فمعهد متشلزن كان يأخذ جانب شتاين روكان Stein Rokkan الذي يفضل استخدام البيانات الإدارية علي المستويين الوطني والإقليمي ( البيانات المعالجة ) بدلا من مجرد بيانات الاستقصاء ، وقد ظل هذا التأثير من الخصائص الميزة للمؤسسات النرويجية . أما المؤسسات المنتسبة إلي شتاينمتز فقد واصلت السير علي نهجه وهو مؤسس الجغرافيا الاجتماعية في هولندا . وكما حدث في النرويج كان جهاز شتاينمتز جزءاً من معهد قائم هو معهد صحافة كان قد بدأ في إصدار مجلة باسم «World Polls» (توقفت عن الصدور في السبعينيات) بمعونة من الاتحاد العالمي لبحوث الرأي العام (WAPOR) وكان يرد إليه بانتظام قدر من بيانات الاستقصاء نظر إليها علي أنها مادة هامة .

وفي بريطانيا تعتمد الجامعات علي اللجان الوطنية حين ترغب البدء في نشاط جديد ، وتمشياً مع هذا التقليد

تأسست في عام ١٩٦٥ « لجنة الأرشيف الاجتماعي والاقتصادي » (SEAC) ولكنها لم تعتبر من الناحية العملية جهازاً مستقلا بل كانت تعاون مركز الاجتماع في جامعة اسكس التي كانت قد تأسست حديثاً في ذلك الوقت في كولشستر لتدعم تدريس التقنيات المتقدمة في مجال تحليل البيانات ، وأيضاً لكي تعمل علي إيجاد جهاز للبيانات يقدم تدريباً متقدماً في مجال البيانات مستخدماً البيانات الأرشيفية الموجودة في كافة الجامعات البريطانية .

لقد حاول الأرشيف المركزي (ZA) وسط هذه المحاولات أن يقوم بدور « القابلة » واضعاً في ذهنه أن كل أرشيف أو بنك معلومات سوف يكون أكثر فائدة لجهاز بحثي من خلال مضاعفة عدد الأجهزة المماثلة له ، ومع توافر التعاون والتبادل المقتنيات وتأسيس المزيد من ارشيفات البيانات سوف تتوافر البيانات التي تضاف إلي ما هو متاح منها في بنوك المعلومات دون تكلفة إضافية، وهو ما لابد أن تجني الأجيال المقبلة ثماره .

ووظيفة « القابلة » تعني هنا تقديم الخبرة لاسيما فيما يتصل بالأخطاء السابقة بالإضافة إلي التزويد بمعلومات فنية عن تخزين البيانات والاسترجاع . ولم يكن من الوارد أبداً تقديم صورة مقلدة من مفهوم الأرشيف المركزي ، حيث أن جميع هذه الأجهزة كانت أجزاء من مراكز بحثية مختلفة البيئة . وهكذا يمكن أن يأخذ التعاون الدولي شكل التبادل والمشاركة بين رفقاء علي قدم المساواة ولكن لكل هويته الخاصة به .

ليس معني هذا أن كل الجهود التي بذلت لإيجاد المزيد من ارشيفات البيانات في مختلف الدول الأوربية قد كللت بالنجاح ، فهناك من الاخفاقات مثلا ما حدث من جهود متكررة ومضنية للبدء في انشاء ارشيف للبيانات في فرنسا . كانت العلاقات بين المؤسسات التجارية في فرنسا أكثر توتراً مما كانت عليه في الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٤٥ ، كما كانت المراكز الجامعية تنحو نحو الاستقلالية الكاملة ، إلا أنه كان من الممكن إنشاء جهاز جديد وإن لم يكن من الممكن مساندته علي طول الخط ، وبعد كثير من المحاولات التي استغرقت وقتاً طويلاً أمكن لإحدي الجامعات الإقليمية وهي جرينوبل أن تكون بؤرة لمثل هذه النشاطات ، وذلك بعد أن تبنت الحكومة الفرنسية مبدأ اللامركزية .

وفى نفس الوقت لم يعد مركز روبير في الولايات المتحدة الأمريكية الجهاز الأهلي الوحيد فقد أسس مركز بحوث الاستقصاء في جامعة كاليفورنيا في بركلي عام ١٩٦٤ بنكاً لبيانات الاستقصاء عرف فيما بعد باسم «المكتبة الدولية للبيانات والخدمات المرجعية» (IDL & RS) ، ولكي يحقق هذا الجهاز تنمية مصادره عقد صلات وثيقة مع الارشيفات الأوربية واستخدم أخصائيين أوربيين مدربين ، ثم أُسس مركزا ثالثا للبيانات في جامعة ميتشجن في آن آربور حيث قام مركز بحوث الاستقصاء هناك بدور المنتج لبيانات الاستقصاء وذلك بالاشتراك مع المركز القومي لبحوث الرأي العام في جامعة شيكاغو وكان يعتبر في ذلك الوقت أكبر منتج للدراسات الاكاديمية يعتمد في تمويله علي الأرصدة العامة . وفي عام ١٩٤٦ اشتركت أربع جامعات كانت قائمة وقتئذ في الولايات المتحدة الامريكية في إنشاء «ائتلاف للبحث في المجال السياسي بين الجامعات» (CONSORTIUM) بهدف الاستخدام المنظم لبيانات الاستقصاء وغيرها من البيانات المعالجة من مثل «البيانات التفقدية علي التصويت في الكونجرس» وذلك لأغراض التدريس ، وقد قام هذا الائتلاف بدور ارشيف للبيانات المقروءة آلياً وذلك بالنسبة لجميع المراكز الأعضاء فيه .

هذه المؤسسات والمراكز في بركلي وآن آربور وغيرها من الارشيفات الصغيرة التي بدأت نشاطها وقتئذ ، اضعفت الاحتمال في أن يمول مركز روبير نفسه تمويلا ذاتياً من خلال بعض الرسوم الاحتكارية ، وقد حاول مركز روبير

، سيراً علي خطي جامعة ميتشجن ، انشاء قائمة بالمشتركين ظلت متجمدة ولم يضف إليها الكثير . ولأن مركز روبير كان قائماً في كلية صغيرة فإنه لم يكن يملك سوي المساعدة التي يتلقاها من الشركات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك فقد استطاع الائتلاف أن يعتمد علي فريق كبير من الخبراء في جامعة ميتشجن حيث أن العادة جرت في الولايات المتحدة الأمريكية علي القيام بأعمال استقصائية لها ثقلها للمؤسسات الاكاديمية ولذلك فإن مساعدات المؤسسات التجارية قد أثبتت أنها أقل أهمية من تجميع البيانات والخبرات التي اتيحت للائتلاف (CONSERTIUM)، ثم حدث ما أضعف كثيراً من مركز روبير وذلك حين أسست أجهزة البيانات في الولايات المتحدة الأمريكية «المجلس الأمريكي لارشيف البيانات في مجال العلوم الاجتماعية» ، ومن ثم فقد فكر مركز روبير - كرد فعل - في تدويل مقتنياته ومصادر تزويده حتي يكون صاحب اليد العليا في هذه المنافسة .

ومع تغير المنظر علي المسرح الدولي نجد أن مركز روبير يعمل علي تأسيس فروع إقليمية له كأداة تنظيمية تمد المؤسسات الصغيرة في أوروبا ببيانات من أوروبا الغربية ، وقد أصبح في مدينة ويليامز تاون ( في عام ١٩٦٤ حوالي ألف استقصاء علي أكثر من مليوني بطاقة (IBM) (٧) بالإضافة إلي التزويد المستمر بالبيانات وذلك نظير جزء من الرسوم التي جمعت من الاخصائيين الاجتماعيين الأوروبيين . في هذا الوقت كانت تدار الاستقصاءات علي المستوي الدولي بواسطة شبكات دولية تقودها معاهد امريكية تشاركها في أوروبا معاهد استقصاء لها أهميتها في الأسواق الوطنية . [٨] وقد طالب مركز روبير ومعهد جالوب وغيرهما في الولايات المتحدة الامريكية شركاءهم الأوروبيين باعطاء بيانات للمركز فقط ( والشركات التابعة له في أوروبا ) ومقاطعة الارشيفات الأوروبية القائمة الأخري ، لكن الارشيفات الأوروبية نظرت إلي هذا الطلب علي أنه يشكل اعتداءً علي استقلاليتها ، وانهاءً للتطورات الهامة في الاسترجاع والتحليل في نفس الوقت ، حيث أن مركز روبير ورجاله القدامي في مجال بحوث الاستقصاء في أمريكا ليس لديهم الخبرة ولا حتي مجرد الاهتمام بهذا العمل .

وعند هذا المنحني كان قد تم تدويل القوة الدافعة للحركة الارشيفية ، وقد لعب المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (ISSC) ( منظمة غير حكومية عضو في اليونسكو ) ، يعمل Stein Rokau مستشاراً ومحركاً له ، دوراً حاسماً في موضوع التدويل هذا . ففي عام ١٩٦٢ عقد أول اجتماع دولي لارشيفات البيانات تبعته اجتماعات أخري عقدت في باريس عام ١٩٦٤ ثم في لندن عام ١٩٦٦ (٩) ، وفيما بين هذين التاريخين دعا المجلس إلي اجتماع للأرشيفات القائمة في أوروبا الغربية فقط وذلك في جامعة كولون في يونيو عام ١٩٦٣ لمعاونة مؤسسات البيانات في أوربا علي خلق شعور جماعي فيما بينها . [١٠]

كان أهم هذه الاجتماعات الاجتماع الذي دعي إليه المجلس في لندن عام ١٩٦٦ حيث عارضت الارشيفات الأوربية والمعاهد التابعة للمجلس الامريكي بالاجماع محاولات مركز روبير لتأسيس احتكار عالمي (١١) ، وبدلا من ذلك شكّل المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية «اللجنة الدائمة لارشيفات البيانات في مجال العلوم الاجتماعية» (١٢) وذلك من أجل إيجاد وسائل بديلة لتدويل المجموعة وللتوزيع واستخدام البيانات المقرومة آلياً في مجال العلوم الاجتماعية . (١٣) وقد وضع هذا الاجتماع أول علامة طريق في مسار التعاون الدولي كما هو قائم الآن حيث كان الرأي مجمعاً علي أن البيانات قد توجد في أي ارشيف في العالم في صورتها المادية ، ومع ذلك يظل الوصول إليها مرتفع التكلفة بالنسبة للباحثين

الاكاديميين ، وأن البديل لذلك هو اتساع رقعة التعاون الدولي وبخاصة بين المؤسسات المستقلة .

والذي لاشك فيه أن مركزاً عالمياً لن يكون عملا اقتصادياً علي الإطلاق ، فأغلب البيانات التي قد ترد إليه - علي فرض وجوده - من أية دولة تكون قد استخدمت محلياً ، ثم أن الحصول علي أية بيانات يمكن تحقيقه في أية دولة بأقل التكلفة وذلك عن طريق نقل البيانات من ارشيف إلي آخر تبعاً لطلبها ، وهذا البديل للمركزية التي قد يصعب إدارتها والسيطرة عليها يحتاج فقط إلي تقنين اجراءات المقايضة بين الارشيفات .

وخلال السنوات التي اعقبت اجتماع لندن ، ثم انشاء «اللجنة الدائمة لارشيفات البيانات في مجال العلوم الاجتماعية» تغيرت طبيعة المشكلات بين المؤسسات المعنية بالبيانات . فقد بدأ مركز روبير في إعادة النظر في دوره بين الارشيفات الأخري ، ومن ثم تحسنت العلاقات التعاونية تحسناً ملحوظاً ، لولا أن بزغ إلي الوجود مشكلة أخري ، وأيضاً من الولايات المتحدة الامريكية . بدأ الائتلاف بين الجامعات (CONSORTIUM) في تعيين أوروبيين متخصصين من أجل طلب مجموعات البيانات ، وهو نشاط إذا ما زادت كثافته فإنه بلاشك يتداخل مع الاحتياجات العملية للارشيفات علي المستوي الوطني . وقد شهدت الأعوام التالية فعلا توترات متزايدة بين المؤسسات الأوربية للبيانات وبين الائتلاف الامريكي ، فعضوية الائتلاف لها مغزاها في السياق الامريكي وهو مغزي لم يكن سائداً علي المستوي الدولي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخري نظراً لعدم كفاية تمويل أجهزة الخدمات في مجال العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية فقد وطد الائتلاف نفسه علي أن يعتمد إلي حد كبير علي دخل إضافي يرد إليه من أوروبا ، وأمل في أن يرفع هذا الدخل عن طريق تزويد الامريكيين المعنيين ببيانات لها قيمتها بالنسبة لهم من أوروبا . هذا الائتلاف لم يقم كمؤسسة عالمية لجمع البيانات وتوزيعها ولكنه انحرف - بهذا العمل - إلي الدولية ، ومع ذلك فقد ظلت العلاقات الشخصية بين ميتشجن ( مقر الائتلاف ) وبين بعض المؤسسات الأوربية المعنية بالبيانات ودية إلي حد ما ، وبعد شيء من المواجهة عقدت تسوية مؤقتة ولكن ليس بدون ايجاد اتحاد للمؤسسات الأوروبية المعنية بالبيانات .

وفي اجتماع حاسم عقد في يونيو عام ١٩٦٧ في امستردام بهدف مزدوج تم تسوية الأرض ووضعت بذور التعاون الدولي حتي يمكن حماية الارشيفات الأوربية ضد المغيرين علي البيانات ، كما تم التأكيد علي الوقوف ضد خطط التدويل . وقد أطلق علي هذه المؤسسة الجديدة اسم « لجنة ارشيفات البيانات في مجال العلوم الاجتماعية في أوروبا » (CESSDA) . (١٤)

كان محور اهتمام هذا التجمع الجديد تفهم فكرة ارشيف مركزي واحد لكل دولة أو لكل « سوق » في مجال الاستقصاءات ، وبهذه الطريقة لا يكون هناك ثمة متاعب للذين يحتمل أن يهبو بيانات حتي ولو أزعجتهم عدة مستودعات بطلب نفس البيانات ، علاوة علي ما سوف يحدث من تخفيض تكلفة تخزين وتوثيق وتوزيع البيانات.

هذا الاتفاق السلمي القائم علي أساس ارشيف واحد لكل منطقة بها مجموعة من البيانات المقروءة آلياً ، لم يكن اتفاقاً دفاعياً ضد محاولات مركز روبير أولا ثم الائتلاف الامريكي (CONSORTIUM) بعده خلق احتكار عالمي فحسب ، لكنه يعكس أيضاً إصرار المعاهد الأعضاء في (CESSDA) علي جمع المادة التي يحتاجها الباحثون في الزمان والمكان المطلوبين وليس للجماهير البعيدة .

ولقد مهد تجمع (CESSDA) الطريق لبذل جهد جديد في مسار التعاون الدولي ، فقد تم بمعاونة اللجنة الدائمة لارشيفات البيانات في مجال العلوم الاجتماعية

شكل ٣ ـ إطار التعاون الدولى

المنبثقة عن المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (ISSC) الدعوة إلي اجتماع يعقد في مايو ١٩٧٧ ، وفعلا اجتمع في لوڤان الجديدة كل الارشيفات الأوروبية وكذلك المؤسسات الأمريكية الكبري في هذا المجال ، فيما عد مركز روبير ، حيث تقرر تجميع الجهود والممارسات التي تمت خلال السنوات السابقة ووضعها تحت راية تنظيم رسمي جديد اقترح له Stein Rokkau اسم « الاتحاد الدولى لمنظمات البيانات » (IFDO) ، وعلى مدى السنوات اللاحقة استطاع هذا الاتحاد ان يستوعب معظم مهام اللجنة الدائمة كما اصبح عضوا فى المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية . وبناء عليه فقد تقرر حل اللجنة الدائمة حيث ان الاتحاد الدولى الجديد (IFDO) ولجنة (CESSDA) يغطيان الآن كافة المهام اللازمة لدعم التعاون الدولى .

وفيمايلى الاجهزة الاعضاء فى المنظمتين: ـ

ان الفارق بين الاتحاد الدولى (IFDO) وبين لجنة الارشيفات (CESSDA ) مرن للغاية ، فالعضوية واحدة الى حد كبير ، وفيما يتصل بمهمة كل منهما يمكن اعتبار الاتحاد (IFDO) مؤسسة للسياسات بينما تركز اللجنة (CESSDA) على القضايا الجوهرية فى تشغيل ارشيفات البيانات وما يتصل بالتعاون بينها . ومن الاعمال المشتركة التى انجزتها المنظمتان معا خطط التوصيف[١٥] والاتفاق على الدفاتر الكودية المقروءة آليا .

هاتان المنظمتان اتحاد معاهد ومؤسسات وليس فيها عضوية شخصية ، أما (IASSIST) التى تأسست مؤخرا فى الولايات المتحدة الامريكية فهى اتحاد للاشخاص

العاملين فى مؤسسات البيانات ، ومعظم اعضائها من المكتبيين الامريكيين الذين حصلوا معارفهم عن طريق التدريب ، ولذلك فانها تتحدث بلهجة امريكية بينما لجنة (CSESSDA) منظمة اوربية .

اصبح التعاون بين المؤسسات الاوربية ونظيراتها فى الولايات المتحدة الامريكية ميسرا بعد ان أعيد اسكان مركز روبير واعيد تشكيله ايضا ، فهو الآن عمل مشترك بين جامعة ييل وجامعة كونكتيكت التى اصبحت مقرا لنشاطه . ومما يؤسف له ان المركز فقير فى التمويل بالنسبة لضخامة البيانات التى يتعامل معها ، وبالتالى فان معظم البيانات من مقتنياته القديمة ظلت دون استرجاع ، أما تبادل الموظفين مع الارشيف المركزى فقد نتج عنه خليط من تقنيات العمل . والآن اصبح المركز عضوا له مركزه فى الاتحاد الدولى (IFDO) .

ان نظرة الى الوراء على مدى خمسة عشر عاما من الصراع بين مركز روبير ثم بعد ذلك الائتلاف (CONSORTIUM) وبين المؤسسات الاكاديمية للبيانات فى اوروبا ، كفيلة بان توضح كيف ان هذه الفترة كانت فترة ضغوط مالية ومسعى نحو المتطلبات الاساسية من أجل تقديم خدمات عامة للبيانات ، ذلك ان مركز روبير كان قد بدأ حياته كوليد للمؤسسات التجارية . ولقد توقع الواهبون ان يحصل المركز على الجزء الاكبر من دخله عن طريق استثمار مجموعة كبيرة من الدراسات وهو توقع ثبت خطؤه حتى مع الظروف القائمة فى الولايات المتحدة الامريكية ، فلقد اخطأ الواهبون فى حسبانهم ان بطاقات (IBM) سلعة يتسنى لمؤسسة خدمات تسويقها ، هذه واحدة ، والخطأ الثانى هو ان الواهبين الذين اعتادوا على البيئة التجارية اخطأوا فى تقدير الجانب المالى المطلوب للابقاء على الخدمات الاكاديمية .

وقد نتج الصراع مع ائتلاف ميتشجن (CONSORTIOM) عن عجز اساسى فى تمويل المصادر الاكاديمية فى الولايات المتحدة الامريكية حيث كانت تجمع رسم من المستفيدين لا تكفى باية حال لدعم مصادر البحث ، وهذا الامر يظل حقيقة حتى بالنسبة للمؤسسات التى تتبع المقاييس الاوربية التى تتقاضى رسوما باهظة مثل جامعة هارفارد ، وهنا ايضا نجد ان مرتبات الموظفين الدائمين ـ وهى تمثل الجزء الاكبر من الميزانية وتمول عن طريق الدخل الوارد من المنح والهبات ـ ربما تزيد عن ميزانية دولة مثل ليبريا . والحقيقة ان التمويل لم يكف فى اى وقت من الاوقات لتيسير نشاط هذا الائتلاف .

وهناك ـ بالاضافة الى ذلك ـ الفارق الاجتماعى السياسى بين الولايات المتحدة الامريكية وبين اوروبا فيما يتصل بتقديم الخدمات العامة ، ففى اوربا تعان هذه الخدمات باعانات كبيرة ، وبالنسبة للمؤسسات الاكاديمية تقدم الخدمات للمستفيدين مجانا تقريبا . أما فى الولايات المتحدة ـ مع قليل من الاستثناء ـ كما يحدث فى مدينة نيويورك مثلا ، فان الخدمات تغطى الجزء الأكبر من تكلفتها عن طريق تحصيل بعض الرسوم من المستفيدين ، واذا لم يتيسر ذلك احيانا فقد لا تقدم الخدمات ، كما يحدث مثلا ان تخل بعض المدن الامريكية الصغيرة من المواصلات العامة[١٦] .

قد يكون الاوان قد آن لتغيير سياسة تقديم الخدمات فى اوروبا ، وهناك فى جمهورية المانيا الاتحادية محاولات لكى تزيد بعض الخدمات الاعلامية من الدخل عن طريق الرسوم . والحقيقة ان هذا الأمر قد سبب من المشاكل أكثر بكثير مما اضاف الى الدخل ، وحتى لو اخذنا بمبدأ التغيير هذا فان الائتلاف بين الجامعات (CONSORTIUM) يطلب بوضوح ان تمول خدمات البيانات للاكاديميين من التمويل العام .

**حلقة أخرى فى سلسلة نمو الارشيف المركزى :**

تم تمويل التوسع الذى حدث فى الارشيف المركزى (ZA) فى الستينيات عن طريق المنح ودخل المشروعات . وقد كان هذا التمويل غير المستقر من ملامح العمل بالنسبة لارشيفات البيانات فى اوربا الغربية خلال الفترة المبكرة من النمو ، فالمعهد جديد والمعيلون فى حاجة الى الاقتناع بان العمل يستأهل المعونة المستمرة . وفى عام ١٩٧١ اصبح الارشيف العام يمول عن طريق وزارة البحث والتكنولوجيا الفيدرالية (BMFT) وهى ضمانات اسهمت فى تحقيق التوسع مع مراعاة التطور التكنولوجى حتى فى السنين العجاف .

يتركز النظام الذى يقوم عليه الارشيف المركزى (ZA) فى عمليتى التخزين والاسترجاع حيث تعرف البيانات وتميز بطريقتين :

شكل رقم ٤ـ التخزين والاسترجاع فى الارشيف المركزى (ZA)

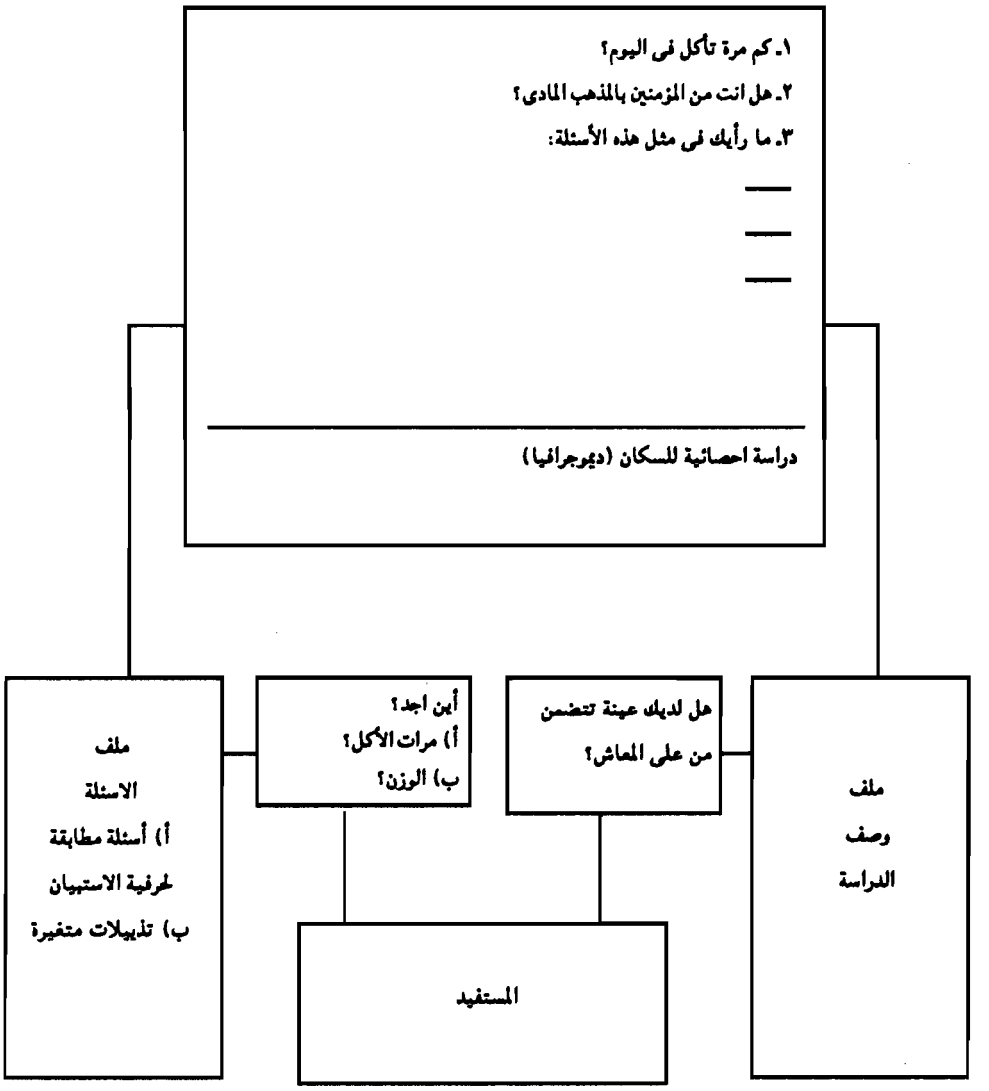

شكل رقم ٥ ـ مستويات التشغيل بالنسبة للتخزين والاسترجاع

| الفئة | المعاملة | الجماعة المستهدفة |
|---|---|---|
| | ١ر١ راجع للاستكمال<br>٢ر١ مدى المصداقية<br>٣ر١ التوافق بين خطة التكويد ومرات التكرار<br>١ر٢ الدفتر الكودى المقروء آليا:<br>صياغة السؤال، فئة الاستجابة<br>ومرات التكرار (التكرار بالنسبة المئوية،<br>مرات التكرار المصححة)<br>الالتزام بتتابع الاستبيان | * غير المهنيين: طلاب فى مراحل دراسية متقدمة (متخرجون)<br>* متخصصون من قليلى الخبرة بالعمل الكمى. |
| | ١ر١<br>٢ر١ كماليه<br>٣ر١<br>١ر٢ نسخة مصورة من خطة التكويد | * مهنيون وشبه مهنيين مثل: طلاب يعدون لدرجة الدكتوراه |
| | ١ر١ كماليه<br>٢ر١<br>٣ر١ غائب<br>١ر٢ غائب | * بيانات تحفظ للأجيال القادمة أو يأذن بنشرها المعاهد المودعة |

الاولى : ان تكون البيانات جزءا من كل ( دراسة او مشروع ) ، الثانية ان تكون استجابة لمثير ( سؤال ) ، وتسمى الأولى « دراسة موصفة » بينما تسمى الثانية «متغيرات» والبحث فى ملف الدراسة الموصفة يقرر ما اذا كان زمن مجموعة البيانات ، والمجتمع المعاين ، والمجالات الرئيسية المغطاة ، متوائم مع طلب المستفيد ، أما الملف الأكثر اهمية فهو سجل الاسئلة = المتغيرات[١٧] .والاسترجاع يكون يدويا وعن طريق الوحدات الطرفية (terminals) [١٨] ، والأخير سوف يصبح مع الوقت اكثر اهمية ، وحين تصبح نظم الاسترجاع فى مختلف الارشيفات مترابطة شبكيا ، فان الملف المقروء آليا للمتغيرات وللدراسة الموصفة سوف يسمح بالبحث عبر الحدود ، ولتيسير هذا الامر طور الارشيف المركزى(ZA) نظامه الخاص بالاسترجاع (ZAR)

واذا استطاع الارشيف ان يجمع بسرعة مجموعة من الدراسات ، يصبح من الضرورى استنباط سياسة توثيقية لها ، والمادة التى يتسلمها الارشيف المركزى لا يمكن ان يكتفى بخزنها بل هى تتطلب المعالجة : عد حدى ، مراجعات ظاهرية ، بيانات فاقدة ، ثقوب مزدوجة متناثرة ، تخزين فى فورمات مقننة على الشريط ( بالاضافة الى نسخة اخرى لتأمين الحفظ ) ، مراجعة وتصحيح الكود الذى يرد مصاحبا للبيانات ، اعداد دفاتر كودية .. وقد ثبت ان هذا عمل كثير جدا بالنسبة للدراسات المودعة ، ولذلك كان من الضرورى استنباط سياسة توثيقية للمعالجة على اساس المستويات التالية :

**مستوى التشغيل رقم ١ :** مجموعات المستفيدين غير المهنيين ـ سهلة ومكفولة ، بما فى ذلك الدفاتر الكودية المقروءة آليا[١٩] .

**مستوى التشغيل رقم ٢ :** مجموعات للباحثين المتمرسين .

**مستوى التشغيل رقم ٣ :** مادة مدخرة للاجيال المتعاقبة

وبالاضافة الى نظم التشغيل المذكورة ينشىء الارشيف المركزى (ZA) وحدات بيانات ربما يكون من اهمها ما يمكن تسميته « الدراسات الكلاسيكية » مثل : استقصاء نتائج ما سجل على الفورمة المقروءة آليا ، وهذا هو أساس البحث التجريبى الخاص بالاعمال الكلاسيكية الهامة مثل :

Lipset : Union Democrocy .

Lazarfeld : The Academic Miud.

ودائما ما كنا نفهم ان هذه الاعمال الكلاسيكية تستخدم فى المراحل التعليمية المتقدمة لعقد التناظر بين الروائع الفنية باعتبار ان هذه وسيلة تعليمية للمصورين .

ان دارسى التصوير ينسخون هذه الروائع ، ولكن لكى نفهم ونعقد المقارنة ، فان دراسى العلوم الاجتماعية يعيدون تحليل البيانات الخاصة بالدراسات الكلاسيكية اثناء قراءة الكتب ، وهكذا نتمكن من فهم الأفضل للاعمال الهامة وأساليب التحليل . وتبعا لخبرتنا فان هناك حاجة لعالم اجتماعى كفء ليعمل كمعلم ، فحتى النص فى الكتب الكلاسيكية والبيانات لا يتوامان تماما كما هو متوقع ، ولذلك فإنه مع معلم غير كفء يفسح اعادة تحليل الدراسات الكلاسيكية المجال للشك والسخرية من جانب الطلاب .

أما الضرب الثانى من الانتاج فهو اعداد التتابع الزمنى كرد فعل للحجم الكبير من البحث الوصفى. ان مجرد اقرار معطيات معينة لم يعد بعد عملا تنويريا ، ذلك ان المرء فى حاجة الى ابعاد مقارنة سواء اكانت بالنسبة للزمان او بالنسبة للمكان ، ونحن نتوقع مستقبلا ان تصبح الفرصة المتاحة للمقارنات الهدف الاسمى فى ارشيف البيانات بحيث تفوق اهميتها الامداد بدراسات معينة .

وقد صاحب النشاطات التى ذكرت آنفا بالاجمال استقصاء سنوى للبحث الجارى وهو ما شكّل اساسا لسياسة نشطة للتزويد ، وبالاضافة الى هذا ، اصبح هذا الاستقصاء اساسا لمهام مركز الامداد بالمواد والمعلومات ، هى مهام بدأت تشكّل جزءا متزايدا من نشاطات الارشيف المركزى (ZA). ولقد استطاعت المادة التى جمعت خلال الاستقصاء السنوى ان تعاون الارشيف على تلافى التكرار غير المخطط فى البحث فى ميدان يتأثر كثيرا بالبدع مثل ميدان العلوم الاجتماعية .

## التطور فى البنية الاساسية للبحث :

مع الوقت بدأت مهام مركز الامداد المشار اليه تتداخل مع المهام الاساسية للارشيف المركزى ، وبالاضافة الى ذلك فان حشدا كبيرا من الخدمات يقتضى ضمنا تركيز للمهام والخبرة مما لابد ان يثير مع الوقت ما يمكن ان نطلق عليه الغيرة المهنية . وتبعا لذلك فقد صمم الارشيف المركزى فى عام ١٩٦٩ على ان يخلص نفسه نهائيا من معظم مهام المركز المذكور وشجع قيام معهد جديد يصمم خصيصا لهذا الغرض ، ومن ثم فقد مرافق « اتحاد معاهد البحث فى مجال العلوم الاجتماعية » فى جمهورية المانيا الاتحادية (ASI)على اقامة ما كان يسمى وقتئذ « مركز معلومات العلوم الاجتماعية» (IZ) (٢٠)

صدر هذا القرار فى الوقت المناسب تماما ، فقد كان هناك العديد من المبادرات غير المنسقة كلية فى ميدان بحوث الاستقصاءات الجارية ، قد اقتضى الامر سنوات للتنسيق بين هذه المبادرات بحيث يتم مسح موردى المعلومات فى المانيا الغربية مرة احدة فى العام وبواسطة مؤسسة احدة هى مركز المعلومات (IZ) .

ثم استمر مركز المعلومات فى علاج موقف آخر موقف

اتسم بالفوضى الى حد ما ، ذلك ان معاهد عديدة للعلوم الاجتماعية كانت قد بدأت فى تجميع ببليوجرافيات سنوية مستخدمة فى ذلك اساليب مختلفة ، فقد جمع «مركز التوثيق السياسى» (LDP) ببليوجرافية مشروحة فى مجال السياسة قامت باعدادها شبكة من المراسلين بينما جمع معهد علم النفس فى جامعة تريير ببليوجرافية غير مشروحة ، لم يكن هناك أية ببليوجرافية لعلم الاجتماع . وبعد سنوات نجح مركز المعلومات نفسه فى ان يتبنى عملا توثيقيا موحدا ومنهجيا وتجميعيا عن طريق الاتصال المباشر بالحاسب الآلى استطاع ان يقدم به معلومات عن البحث الجارى عن المتخصصين فى مجال العلوم الاجتماعية فى المانيا الاتحادية والنمسا وسويسرا .

من خصائص البحث فى جمهورية المانيا الاتحادية وجود عدد كبير نسبيا من المعاهد الصغيرة . وفى مجال العلوم الاجتماعية يجرى الجزء الاكبر من البحث التجريبى فى وحدات صغيرة نسبيا تحت اشراف فرد واحد أو عدد قليل من أساتذة الجامعة يعاونهم عدد من طلاب الجامعة من المتخرجين . وفى عام ١٩٦٨ اتفقت اللجنة الالمانية لتشجيع البحث (DF) . ( تقابل لجنة المنح فى الجامعات البريطانية ) ، والمؤسسة الاهلية الامريكية للعلوم ، والجمعية اليابانية لتنمية العلم ، على تشكيل لجنة تقدم تقريرا عن نظم البحث التجريبى الاجتماعى ، وقد خلصت هذه اللجنة الى أنه فيما يتصل بالناحية الموضوعية فان التغطية فى الوقت الحالى مرضية ، ومع ذلك فمستوى الكفاية فيما يتصل بالناحية المنهجية والفنية وكذلك الخبرة لتولى العمل التجريبى يعتورها النقص ، ومع التحسن فى المنهج سوف يظل الاساس التنظيمى الجارى العمل به دون الكفاية لفترة مقبلة .

واذا ما اقتزح الابقاء على هذا العدد الكبير من الوحدات الصغيرة الملحقة بالجامعات من أجل التغطية الموضوعية ، يصبح من الضرورى امدادها ببنية اساسية فيما يتصل بالجوانب الفنية للبحث ، وهو أمر لم يكن غير مألوف بالنسبة لمجالات أخرى ، لكن الفكرة العامة ، على اية حال ، قد امتدت الآن الى العلوم الاجتماعية ايضا .

وبعد سنوات من التروى واعمال الفكر اسست اللجنة الالمانية لتشجيع البحث (DF) « مركز الاستقصاءات والمنهج والتحليل » (ZUMA) فى ميونيخ عام ١٩٧٤ ، حيث تولى رودلف فلدمان Rudelf Wildenman ، وهو الذى بدأه ، تدريس علم السياسة ، وقد استهدف المركز الباحثين الأقل خبرة ممن يملكون الأفكار الجيدة والمال . ولان مركز (ZUMA ) أخذ يعمل على المعاونة فى مجال تصميم البحوث التجريبية فقد رأى أنه يمكن التعاقد مع وكالات الاستقصاء المتفقة مع اهدافه ، كما أخذ يساعد عند الحاجة بتحليل البيانات ، متوقعا فى نفس الوقت ان تودع البيانات الارشيف المركزى (ZA).

وقد اضاف المركز فيما بعد الى مهامه مهمة التدريب واقساما للمشكلات المنهجية ، فى بحوث الاستقصاء ، ولكن تقديم الخدمات للباحثين الذين يحتاجون معاونة فنية لبعض الوقت ظلت فى مهمته الاساسية . والذى لاشك فيه ان هذا الدمج لمدة محدودة بين البنية الاساسية لمؤسسة خدمة وبين معهد جامعى صغير كان عملا اقتصاديا . ان معهدا يستوعب المتخصصين العديدين الموجودين فى مركز (ZUMA) مع توفير عمل حقيقى وجاد لهم كل الوقت ينبغى ان ينمو ويتسع الى حجم ذى بال ، لكن معهدا من هذا الحجم له مشكلاته وعادة ما يعانى من الاحتكاك والخلاف بين الاقسام والمستويات .

والملاحظ ان تمويل الارشيف المركزى (ZA) ومركز معلومات العلوم الاجتماعية (IZ) ومركز الاستقصاء (ZUMA) كان يتم بطرق مختلفة ، كما كان لكل من المؤسسات الثلاث مركزه القانونى ، الا ان التعاون بينها كان على اتمه ، وذلك لسببين : ان موظفى (ZUMA)

والمركز (IZ) جاءوا اصلا من كولون متبنين نفس فلسفة البحث وهى الفلسفة التى كانت تسمى خطأ « الوضعية الحديثة » ، كما كان هناك تبادل بين العاملين فى المؤسسات الثلاث وتشابك فى عضوية الهيئات الاشرافية لها ، وفوق كل ذلك كان عمل الثلاث متمم لبعضه ، وهو ما فرض تعاونا مستمرا بينها ، اذ ان البديل هو تداخل متبادل ومتعاكس بين المهام التى تؤديها هذه المؤسسات ، وقد بزغ من هذا التعاون فكرة تكوين اتحاد بتمويل مشترك .

ولكى يتم قيام اتحاد بين مؤسسات لكل منها بنيتها الاساسية الخاصة ينبغى ايجاد حلول للعديد من المشكلات القانونية ، ذلك ان من المعروف ان المانيا كدولة اتحادية تنظر اقاليمها بحساسية بالغة الى ما يسمى السيادة الثقافية التى تتضمن فى رأيهم الجامعات . من هنا يصبح التمويل الفيدرالى للمبادرات الاكاديمية مشكلة وبخاصة اذا اخذ شكل معونة بلا وقت محدد ، ومع الوقت وجدت أداة للتغلب على هذه الصعوبة :

« القائمة الزرقاء » وهى قائمة بالمعاهد التى اتفقت الحكومة الفيدرالية والاقاليم على تمويلها بالاشتراك بينهما بنسبة معينة لكلا الطرفين تحدد فى كل حالة على حدة ، صحيح من الصعوبة بمكان ان تتفق السلطات فى الاقاليم الاحد عشر والحكومة الفيدرالية على الاشتراك فى تمويل مثل هذا النشاط المثير للجدل والخلاف بطبيعته لكن الذى يحدث على اية حال ان الجميع يعرفون تماما ان اى معهد يحدث ان يضاف الى هذه القائمة الزرقاء فإن من الصعب جدا ان تتفق الحكومة والاقاليم على استبعاده منها فيما بعد .

فى عام ١٩٨٢ أوصى المجلس الالمانى للعلوم باقامة اتحاد بين المؤسسات الثلاث ZUMA و IZ و ZA على اساس ان تكون هذه المؤسسات وحدات فى بنية اساسية للبحوث فى مجال العلوم الاجتماعية ، وقد تبنت اللجنة الألمانية لتشجيع البحث (DF) هذه التوصية وشكلت فى عام ١٩٨٣ لجنة قدمت تقريرا فى نفس العام مقترحة البنية الاساسية الحالية لهذا التجمع . وبعد ثلاث سنات تأسس جهاز للبنية الاساسية للعلوم الاجتماعية تحت اسم (GESIS) يمثل قلب الشبكة والهيئة المعنية بوضع السياسات للوحدات الثلاث ، يتلقى معونة الحكومة الفيدرالية والاقاليم ويوزعها على الوحدات الثلاث التى احتفظت كل منها بمركز قانونى مستقل فى نفس الوقت .

وبالاضافة الى المهام المحورية المعينة لكل من الوحدات الثلاث هناك عدد من النشاطات المشتركة . اشرنا سالفا الى ان الارشيف المركزى (ZA) ومركز (ZUMA) كانا قد اتفقا على اجراء استقصاء مثل الاستقصاء الاجتماعى العام (GSS) الذى يجريه فى الولايات المتحدة الامريكية جهاز يشبه (ZUMA) هو مركز بحوث الرأى العام (NORC) [٢٢] بعد التكويد مباشرة يصبح شريط البيانات الخاص بالاستقصاء الاجتماعى العام (GSS)متاحا لمجتمع المتخصصين للتحليل ( مع عدم اعطاء اى تفضيل للعاملين (NORC) فيما يتصل بالحصول على الشريط ) ، بهذا النظام توزع ايضا مواد (ALLBUS) الالمانية .وهناك فريق عمل للأرشيف المركزى (ZA) ولمركز (ZUMA) يقوم باعداد المجالات المستهدفة للاستقصاء ، حيث يضع مركز (ZUMA) الاستبيان ويشرف على العمل الميدانى ، ثم تعالج البيانات للتوزيع بين الاخصائيين الاجتماعيين وهذه مهمة الارشيف المركزى .

## البنية الاساسية للاتحاد (GESIS)

ALLBUS استقصاء يجرى كل سنتين صمم ليحقق ثلاثة أهداف :

١- إتاحة بيانات جارية لمجتمع المتخصصين الاجتماعيين بدون مقابل بهدف تشجيع العمل القائم على البحث التجريبى .

٢ ـ يختار الاستبيان المستجيبين فى العمق الديموجرافى (رأسيا)، وهو ما يمتاز على القدر الأكبر من الاستقصاءات التى تجرى فى ألمانيا الاتحادية والتى يعتريها نقص معيب حيث أن اختيار أقسام ديموجرافية طولية (أفقيا) يقتطع من الوقت المخصص للاستقصاء نفسه. ومع ذلك ففى حالة التحليل المتعمق لا تسمح الأقسام الديموجرافية العادية بتقسيم العينة إلى فرع أصغر وأدق معنى من الناحية النظرية.

٣ ـ بتكرار أقسام الاستبيان على فترات يتولد التعاقب الزمنى.

ولنظام (ALLBUS) وظيفة أخرى أنه الأساس للمشاركة الألمانية فى البرنامج الدولى للاستقصاءات الاجتماعية (ISSP) الذى بدأ عمله حين لاحظ المتخصصون فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى ألمانيا الاتحادية أن برامج الاستقصاء الاجتماعى العام (GSS) كل سن أو كل سنتين منفذة فعلا. وقد اتفق فى الاتصالات المبدئية على تخصيص خمس عشرة دقيقة للسؤال فى البرنامج الدولى(ISSP) وفى نف الوقت بدأ فى عام ١٩٨٣ «برنامج تخطيط المجتمع على أساس اجتماعى» باستقصاء منتظم كجزء من سلسلة مؤشرات اجتماعية تحت اسم «استقصاء الأوضاع الاجتماعية البريطانية» (BSAS) وقد استطاع هذا العمل أن يحصل على تمويل لعقد اجتماع فى لندن عام ١٩٨٤، وفى نفس الوقت بدأت مدرسة البحث فى مجال العلوم الاجتماعية فى الجامعة الأهلية الأسترالية اهتماما بهذا الأمر، ومن ثم فقد اتفقت الدول الأربع على إنشاء البرنامج الدولى للاستقصاءات الاجتماعية (ISSP) كجزء من استقصاء سنوى، وقد اختير الأرشيف المركزى (ZA) ليكون أرشيفا لهذا البرنامج، وهو ما يكلف الأرشيف المركزى حوالى خمسين ألف مارك ألمانى سنويا، ولكن هذه التكلفة تستثمر جيدا حيث أمكن من خلال البرنامج أن يتاح للأرشيف قدر معقول من المواد المقارنة على المستوى الدولى.

## تطورات أخرى ضمن نطاق (GESIS)

بالإضافة إلى المهام الخدمية فإن الأرشيف المركزى ومركز(ZUMA) قد وجدا أن هناك طلبا كثيرا على تعليم تحليل النظم آليا، ولهذا تعقد ZUMA سنويا عددا من ورش العمل تستمر الواحدة منها بضعة أيام، بينما ينظم الأرشيف المركزى (ZA) منذ عام ١٩٧٢ دورات تدريبية موسمية تستمر بضعة أسابيع وتخصص للتقنيات المتقدمة للإحصاءات، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأخصائيين الجدد فى جمهورية ألمانيا الاتحادية يحضرون دورات للحصول على تدريب متقدم فى جامعة ميتشجن فى آن آربور وفى جامعة أسكس فى كولشستر. هذه النشاطات التدريبية والدورات الدراسية تدعم إقامة شبكة من العلاقات الشخصية بين هؤلاء الأخصائيين الجدد علاوة على دورها المعروف فى تنمية الخبرة.

وتتولى إحدى الوحدات الثلاث الأعضاء فى التجمع (GESIS) عقد مؤتمر دولى مرة كل عام، وقد عقد فى نوفمبر عام ١٩٨٨ «مؤتمر الحاسب الآلى» فى كولون وتم إعداده بمعاونة الأرشيف المركزى (ZA).

وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة ازداد اهتمام المؤرخين بتقنيات العلوم الاجتماعية وذلك من أجل تحليل كميات كبيرة من البيانات، ولقد نمى بسرعة البحث التاريخى الاجتماعى الكمى وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية. وفى عام ١٩٨٧ ضم الأرشيف المركزى (ZA) أرشيفا للبيانات الاجتماعية الكمية كوحدة مستقلة تحت اسم «مركز البحث التاريخى الاجتماعى» (ZHSF)للعمل مباشرة مع الباحثين فى الدول المذكورة.

وحاليا يفكر الأرشيف المركزى فى إنشاء قسم للدراسات الحضرية ومرجع ذلك إلى رد الفعل الناشىء عن

الزيادة فى استخدام التحليل الكمى والمشروعات من جانب المجالس البلدية التابعة للمناطق الحضرية الكبرى فى مختلف أنحاء العالم، وهو ما يتيح فرصا أوسع لعقد مقارنات على المستوى الدولى. والذى لاشك فيه أنه يوجد فى مختلف بقاع العالم دراسات عن المناطق الحضرية، ومعنى ذلك وجود استقصاءات على النطاق القومى فعلا، ومن الأمثلة على ذلك ما يوجد الآن فى الاتحاد السوفيتى ن استقصاءات عن طريق التليفون فى موسكو، ولكنها لا تمثل الاتحاد السوفيتى الدولة، تماما كما يحدث أن نعرف عن لاجوس أكثر مما نعرف عن نيجيريا نفسها.

وهناك مبادرة ثالثة أعدت فى الأرشيف المركزى(ZA) هى خدمة معطيات الاستقصاء، ومثل هذه الخدمة يمكن أن تقابل معظم متطلبات السياسيين من البحث الاجتماعى ووسائل الإعلام والمسائل الإدارية فى كثير من الحالات، ليست هناك أية صعوبة، من الناحية الفنية فى الحصول على نتيجة أو على جدول إحصائى ـ والأخير من الناحية الفنية أيضا هو المنتج المنطقى للمتغيرات ـ وقد تردد الزاشيف المركزى كثيرا فى إدخال الجداول من التقارير إلى الشريط حيث أنه عمل باهظ التكاليف إذا ما أدى يدويا، ولذلك فقد أخذ فى الاعتبار تماما التقدم فى تقنيات التصفح.

لقد حدثت تغيرات كثيرة على الساحة. فتحقيق الكفاية فى تخزين مجموعات البيانات يسير بخطى حثيثة، والموقف الحالى بالنسبة للبحث التجريبى الاجتماعى يختلف كثيرا عما كان عليه، وكانت معلومات هامة كثيرة يصحبها مجرد توصيف بسيط واليوم أصبحت المادة الواصفة غزيرة، والباحثون فى مجال الاستقصاءات يبحثون الآن عن البيانات المقارنة لكى يحسنوا تقييم ما يشاهدونه فى مشروعاتهم.

تطور خامس جدير بالاشارة إليه. فى حياتنا اليومية الخاصة نرى أن السلوك والأفكار متلامسان. فما نفعله فى ناحية يعتمد على مواقف كما يعتمد على الفرصة، وما نؤمن به ونصدقه يكون إلى حد ما نتيجة للظروف والملابسات، وإذا ما رغب المرء أن يأخذ الظروف والفرص فى الاعتبار فيما يتصل بالمعلومات المستقاة من الاستقصاءات لوجد أن مجموعات البيانات المندمجة تصبح ضرورة.

إن موظفى الأرشيف المركزى (ZA) يكتسبون الخبرة اللازمة لمعالجة مجموعات البيانات المعقدة ومنها على سبيل المثال ما يتصل بالراديو الألمانى حيث مجموعات البيانات الناتجة عن المقابلات مع الصحفيين. وتحليل مضمون الخطابات المرسلة إلى محطة الإذاعة، ونتائج استقصاء مرسلى هذه الخطابات، وتحليل رد فعل الصحفيين بالنسبة للخطابات المرسلة.. كل هذا ينبغى دمجه جميعا، وجميع هذه المجموعات ذات أطوال مختلفة تؤدى إلى مصفوفات بيانات غير متعامدة.

مثال آخر هو سلسلة الاستقصاءات التى قام بها الأرشيف المركزى عام ١٩٨٧ للمواقف المتغيرة تجاه التعداد، هذه تضمنت تصفيحة من ثلاث موجات متتالية وخمس استقصاءات متوازية، وتشتمل التصفيحة على عينتين مختلفتين، إحداهما عينة معارضى التعداد. وفى جميع هذه الحالات لا توجد مجموعة منفردة من البيانات الممثلة بعامة، ولكن مجموعات مختلفة يتوقف عددها على المشكلة موضوع الدراسة، إن الأرشيف المركزى يرى فى مجموعات البيانات المعقدة واحدة من أكبر خدماته مستقبلا.

ترجع بيانات الاستقصاء الخاصة بجمهورية ألمانيا الاتحادية إلى عام ١٩٤٩.. إلى الدراسة عن دار مستاد وترجع تقارير الاستقصاء فى الأرشيف المركزى إلى عام ١٩٤٥ ومن الضرورى استخراج بيانات التعاقب الزمنى من هذه المقتنيات.

والذى لاشك فيه أن التعاون الدولى سوف يزداد من

خلال الاستخدام الأفضل للتقنيات الموجودة. إن أرشيفات البيانات فى أوروبا الغربية لها ـ إلى حد كبير ـ نفس المعايير لتوصيف البيانات التى سوف تتيح، من ناحية المبدأ، وبعد عمل شبكى منضبط، البحث المباشر فى الملفات الأخرى، بدلا من إرسال طلبات المعلومات عن طريق البريد. وهكذا يمكن بتشجيع البحث التاريخى الكمى أن نمد مدى المشاهدة، باعتبارنا أخصائيين اجتماعيين، على طول مائة عام من التطور الصناعى. ومما لاشك فيه أن كثيرا من معتقداتنا فيما يتصل بهذا الأمر القائم على أساس التأريخ للماضى غير صحيحة.

لكننا لا ينبغى إن نلوم التأريخ وحده من أجل القصور الإعلامى فيما يتصل بالماضى، فقد اشترك الأخصائيون الاجتماعيون فى هذا التقصير، ذلك أننا عند إعادة تحليل الدراسات القديمة لاحظنا ـ فى حالات كثيرة ـ أن المعطيات التى وجدت طريقها إلى الكتب الدراسية كانت مصطنعة.

ربما يكون استخدام مصادر المعلومات فى المناقشات العامة واحد من أهم الاستخدامات. فحتى الفقراء يستطيعون أن يزودوا أنفسهم بالمعلومات الصحيحة فى المناظرات العامة. هل يوجد بحق عداء ضد التقنيات كما اتفق عليه أهل الثقافة؟ هل كلمة أخلاق من مخلفات الماضى؟ هلهناك تيار متزايد ضد الأجانب؟ هل الأسرة تتفكك كما تفصح عن أرقام الطلاق؟ ما من داع لتخمين الإجابة نظرا إلى ما هو جار من تحسين فى البنية الأساسية الخاصة بتقرير الحقائق الاجتماعية.

## البرنامج الدولى للاستقصاءات الاجتماعية (ISSP)

البرنامج الدولى (ISSP) برنامج سنوى مستمر للتعاون عبر الحدود ، فهو يجمع المشروعات فى مجال العلوم الاجتماعية، وينسق بين مشرعات البحث من خلال إضافة نظرة عبر قومية إلى الدراسات الوطنية.

نشأ هذا البرنامج من بين ثنايا التعاون بين (ALLBUS) بإدارة مركز (ZUMA) وبين الاستقصاء الاجتماعى العام (GSS) التابع لمركز بحوث الرأى العام الوطنى(NORC) فى جامعة شيكاغو، وقد حل (ALLBUS) كمشروع مشترك لمركز (ZUMA) والأرشيف المركزى (ZA) والاستقصاء الاجتماعى(GSS) محل استقصاءات التعاقب الزمنى. وفى يونيو عام ١٩٨٤ اجتمع فى لندن ممثلون عن مركز (ZUMA) ومركز (NORC) ولجنة البحث الاجتماعى وتخطيط المجتمع فى لندن ومدرسة البحث فى مجال العلوم الاجتماعية فى الجامعة الأهلية باستراليا واتفقوا على:

١ ـ الاشتراك فى عمل وحدات قياس لمعالجة الجوانب الاجتماعية الهامة.

٢ ـ مثل هذه الوحدات قد تكون ملحقا لمدة ١٥ دقيقة فى الاستقصاءات الوطنية المعتادة (أو تكون استقصاء خاصا قائما بذاته).

٣ ـ تتضمن ذاكرة شاملة مشتركة للمتغيرات الأساسية.

٤ ـ تعمل على إتاحة البيانات لمجتمع العلوم الاجتماعية بأقصى سرعة ممكنة.

٥ ـ على كل مؤسسة أن تمول مجموعات البيانات الخاصة بها، وأن تحمل نفقات العمليات على الإسهامات فى الجهود المشتركة.

ومنذ أول اجتماع للبرنامج الدولى (ISSP) وهو يزداد نموا بحيث استوعب المؤسسات المساهمة التالية:

كان موضوع الاهتمام الأول للبرنامج الدولى (ISSP) هو «دور الحكومة» وهو ما يغطى المواقف تجاه الحريات المدنية مثل: تنفيذ القانون، التربية والتعليم، توجيه الاقتصاد، الرعاية الاجتماعية، المساواة الاجتماعية، ثم جاءت الفكرة الرئيسية الثانية فى عام ١٩٨٦ وكان

ك ـ أسماء المسئولين الأساسيين عن الاستقصاء فى كل مؤسسة.

وجدير بالملاحظة أن غياب أى من هذه البنود يجعل مجموعة البيانات غير مكتملة، وهذا معناه أن المجموعة لا يمكن ضمها لمجموعة البيانات المندمجة حتى يحصل الأرشيف على البيانات كاملة.

أثبت تشغيل وحدة القياس لعام ١٩٨٥ عن «دور الحكومة»، وكذلك وحدة عام ١٩٨٦ عن «الشبكات الاجتماعية ونظم المعاونة» أن الاتفاق على الشيء ثم ممارسته لا يمكن أن يتزامنا بسهولة، والتوقيت بخاصة هو الأكثر عسرا، ذلك أن المجموعة الأولى للبيانات الخاصة بوحدة عام ١٩٨٥ وصلت إلى الأرشيف المركزى (ZA) فى أبريل ١٩٨٦، أما الثانية فقد وصلت عام ١٩٨٧. وقد تراوحت المعلومات التى صاحبت المجموعة بين ملاحظات قليلة مكتوبة على ورقة بين دفتر كودى كامل، وكذلك تفاوت الأسلوب اللغوى بين العامية وبين الإنجليزية الرصينة المؤداة بعناية فائقة مع شروح وتوضيحات للألفاظ الغريبة، كما تضمنت كل مجموعة تقريبا مشكلات توثيقية. ولأن استبيان البرنامج الدولى المتكامل ذاتيا كان جزءا من الاستقصاء العام (GSS) فى بعض الدول، وكان يدار تشغيله تحت ظروف مالية ضاغطة فى البعض الآخر، فقد روعى أن تتبع الأسئلة الأساسية فى صياغتها التقاليد المعمول بها فى هذه الدول أكثر مما تتبع الذاكرة المشتركة المتفق عليها. وهكذا كانت الأسئلة الخاصة بوحدات القياس للبرنامج الدولى ناقصة فى بعض الدول بدرجات متفاوتة.

بيانات البرنامج الدولى(ISSP) فى الأرشيف المركزى (فى يوليو ١٩٨٨) المعدة للتوزيع.

وفى النهاية يمكن تنظيم قاعدة البيانات الخاصة بالبرنامج الدولى (ISSP) فى نظام إمداد الإدارة بقاعدة بيانات (DBMS) مع ترك اختيارات لمتطلبات أخرى مثل: التحليل بواسطة الحاسب مباشرة، الاسترجاع بواسطة الحاسب مباشرة، حلول (PC) التى تعد بالطلب، برامج تعليمية. وهكذا يمكن أن يعمل البرنامج الدولى (ISSP) كنموذج مبدئى لدراسات عبر القوميات وأيضا على أساس بيانات إدارية، وهذا مثال عملى للتعاون والتنسيق بين جماعات البحث على المستويين القومى والدولى.

موضوعها: «المشكلات الاجتماعية ونظم المعاونة»، وهذه تتضمن قائمة تفصيلية للعلاقات مع عدد كبير من الأقارب والأصدقاء، ثم سلسلة من الأسئلة عن المنعطفات التى على المرء أن يتجه وجهتها للمعاونة إذا ووجه بمواقف مختلفة مثل: الاحتياجات المالية، مرض غير خطير، الاستشارة بشأن العمل، المحن العاطفية. أما وحدة القياس الثالثة عام ١٩٨٧ فقد كان محورها «المساواة الاجتماعية»، وهذه تتضمن أسئلة عن: المساواة فى الدخل، الملكية، التحركية حيث يطلب من المستجيبين لهذا النشاط الإدلاء بملاحظاتهم عن عدم المساواة، مفاهيم عدم المساواة، المعاونة فى البرامج الحكومية الخاصة بتقليص مدى عدم المساواة، وثمة وحدة قياس رابعة بدأت عملها فى عام ١٩٨٨ وكانت اهتماماتها منصبة على «المرأة العاملة والأسرة» ثم بدىء بوحدة خامسة فى عام ١٩٨٩ عن العمل وأوقات الفراغ.

وفى عام ١٩٩٠ سوف يعيد البرنامج الدولى استطلاع الرأى عن موضوع «دور الحكومة»، وفى عام ١٩٩١ سوف يستخدم مجموعات من الأسئلة عن «دور الدين» وبتغيير أقسام جوهرية من وحدات القياس سوف يتوافر للبرنامج ليس فقط منظور عبر القوميات بل ومنظور زمنى أيضا. ومن هنا يمكن عقد المقارنات بين الشعوب واختبار ما إذا كانت هناك نماذج اجتماعية متوائمة فى مجتمعات ذات طبيعة مختلفة، وكذلك يمكن رؤية ما إذا كانت هناك اتجاهات متساوية على المستوى الدولى أو نماذج متعادلة للتغير الاجتماعى تلتزم بها مختلف الشعوب.

وفى المؤتمر الذى عقد فى كامبردج عام ١٩٨٥ اتفق على أن من الممكن أن يعمل الأرشيف المركزى (ZA) كأرشيف مركزى للبرنامج الدولى(ISSP) وفى نفس الوقت يستمر كل شريك فى هذا التجمع إرسال البيانات الخاصة بهذا البرنامج إلى الأرشيفات القائمة فى دولته، كما يزود الأرشيف المركزى ببيانات من جميع الدول التى تنتج شرائط الملفات،(SPSSX) ويقوم الأرشيف المرزى بإنتاج ملفات مندمجة لوحدات قياس البرنامج الدولى(ISSP) بالإضافة إلى المتغيرات الديموجرافية المتفق عليها كما ينتج دفترا كوديا بذاكرة مشتركة، وهكذا يستطيع الأرشيف أن يجهز مجموعات بيانات وتوثيق من أجل المقارنة عبر الحدود.

وقد استطاع فريق عمل للبرنامج الدولى(ISSP) أن ينشىء ذاكرة مشتركة لمتغيرات أساسية بما تتضمنه من خطط لإدماج هذه المتغيرات على الشريط الدولى، وذلك تبعا لمبدأ التوازن القابل للتنفيذ، كما فى الفئات التربوية.

وخلال المؤتمر الذى عقد فى بورابست عام ١٩٨٧ تقرر أن يتولى كل شعب على حدة إرسال المعلومات التالية باللغة الانجليزية إلى الأرشيف المركزى (ZA) .

أ ـ حجم العينة ـ المخططة والمكتملة.

ب ـ نوع العينة ـ الإجراءات التفصيلية للمعاينة، عوامل التقسيم الطبقى، معلومات عن العنقدة.

جـ ـ معدل الاستجابة وكيفية حسابها.

د ـ الخصائص المنهجية المعروفة للعينة ـ التحيز، كفاءة المعاينة، معلومات عن آثار التصميم.

هـ ـ الترجيح ـ تفاصيل الترجيح وآثاره.

و ـ تواريخ العمل الميدانى.

ز ـ وسائل العمل الميدانى: ملء الاستمارة بواسطة الشخص المبحوث، مقابلات شخصية.

ح ـ السياق ـ نقاط أخرى فى الاستبيان، وضعها فى مواجهة وحدة القياس الخاصة بالبرنامج الدولى(ISSP) .

ط ـ انحرافات عن منطوق السؤال الخاص بالبرنامج الدولى لكى تعلم بعناية.

ى ـ نسخة عن التكويد وعن إجراءات المراجعة والتصحيح، ونموذج من استمارة الاستبيان خال من الاجابات.